الردود النحوية في الغرة المخفية لابن الخباز على الدرة الألفية لابن معط

م . د . حميد حسين محمد القيسي
معهد إعداد معلمات بيجي الصباحي

ملخص البحث

لقد اشتمل بحثي هذا على مقدمة مختصرة ، وتمهيد ذكرتُ فيه معنى كلمة (الرد) لغة واصطلاحاً ، ثمّ عرَّجتُ على تاريخ الردود .

وقسَّمتُ أصل البحث على قسمين :

القسم الأول : الدراسة ، واشتملت على ترجمة موجزة لكلّ من ابن معطٍ ، ناظم الدّرة الألفية . وابن الخباز مؤلف كتاب : الغرّة المخفية . الذي شرح فيه ألفية ابن معط . واشتملت الدراسة أيضاً على عنوان أسميته : ألفاظ ابن خباز في ردوده على ابن معط .

القسم الثاني : الردود ، وهذا القسم هو أصل البحث ، فقد ذكرتُ فيه الردود النحوية لابن الخباز على ابن معطٍ ، وكان منهج البحث يتلخص في إيراد الردّ النحوي كما ذكره ابن الخباز ، ومن ثمّ مناقشة هذا الردّ ،وذلك بإيراد أراء النحويين ، وترجيح أكثرها صحة . وبعد ذلك كتبتُ نتائج البحث ، وذكرتُ فيها:

أن ابن الخباز كان على اطلاع واسع في علوم العربية من نحو وصرف وبلاغة وعروض . وكذلك كان ابن الخباز قاسياً في ألفاظه بحقِّ ابن معط. وكان أيضاً كثير الاعتراض على ابن معط . ولم يكن ابن الخباز متعصباً لمذهب نحوي معين

خطة إعداد البحث

بتاريخ 2014/2/10, بدأت بالبحث عن موضوع لأكتب فيه بحثا للترقية, فقرأت الكثير من الكتب النحوية واللغوية والصرفية , فاهتديت أخيراً إلى أن أكتب في موضوع (الردود النحوية في الغرة المخفية لابن الخباز على الدرة الألفية لابن معط) , فشرعت في قراءة المصادر التي تتعلق في هذا الموضوع وبعد ذلك اقتنيت الكتاب الخاص بموضوعي وهو كتاب (الغرة المخفية لابن الخباز في شرح الدرة الألفية لابن معط) , وكان ذلك بتاريخ2014/3/7 .

استغرقت قراءتي للكتاب المذكور من 2014/3/8 ولغاية2014/4/5 وبعدها بدأت بجمع المادة التي تتعلق بالموضوع بتاريخ 2014/4/7 وأتممت جمعها بتاريخ 2014/4/25.

بدأت بترتيب المادة المجموعة بتاريخ 2014/5/1 , واستغرق الترتيب أكثر من عشرين يوماً .

ثم انتقلت بعدها إلى مرحلة الكتابة فبدأت في كتابة البحث بتاريخ 2014/5/23 واستغرقت الكتابة أسبوعاً كاملا.

ثم طبع البحث وأصبح تاما بتاريخ 2015/4/5.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ,والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ,وعلى اله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فقد استهوتني الردود ,ولي ولع شديد بها, لذا فقد عزمت على البحث في هذا المجال, ووجدت ضالتي في كتاب الغرة المخفية لابن الخباز على ألفية ابن

معط, فوجدت في هذا الكتاب ردودا كثيرة مختلفة, فمنها ما يخص بنية القصيدة (الألفية)و ومنها ردود نحويه وصرفية ودلالية,

اقتصرت في بحثي هذا على الردود النحوية فقط, لأني وجدتها كافيه لموضوع بحثي هذا, قسم البحث على قسمين

القسم الأول : الدراسة ,وتناولت فيه ترجمة موجزة لكل من ابن معط صاحب الألفية ,وابن الخباز صاحب الغرة المخفية.

القسم الثاني :وتناولت فيه الردود النحوية لابن الخباز على ابن معط , وفي هذا القسم اعرض مسالة نحوية فيها ردود ابن الخباز, ثم أناقش هذه المسالة , واعرض فيها أراء النحويين.

في الختام أرجو أن أكون قد وفقت في بحثي هذا ولله من وراء القصد.

التمهيد

الرد– لغة– هو المرجع ,والصرف, وعدم القبول ,قال ابن منظور ((والرد :مصدر رددت الشيء ,ورده عن وجهه يرده ردا :ومردا وترددادا: صرفه))[1]

أما الرد–اصطلاحا–فهو.((صرف ما فضل عن فروض ذوي الفروض ,ولا مستحق له من العصبات إليهم بقدر حقوقهم))[2]

إن معنى الردود في بحثنا هذا فيقصد بها ما يقوم به شخص بأذلاء رأيه مناقضاً أو منافياً أو معدلاً الرأي شخص آخر.

أما تاريخ الردود فهو قديم ,فقد عرفت الردود منذ أن كتب أول كتاب في النحو ,إلا وهو كتاب سيبويه, فقد جاء في الكتاب عدد لا بأس به من الردود النحوية واللغوية والصرفية والدلالية, فقد رد سيبويه على شيخه الخليل بن احمد

الفراهيدي في مواضع عده من كتابه , ومن أمثلة ذلك ,ما أجازه الخليل من وصف النكرة بالمعرفة ,أو إبدال المعرفة من النكرة, فرد سيبويه رأيه, ووصفه بالقبح, حين قال ((وزعم الخليل أنه يجوز ان يقول الرجل:(هذا رجل اخو زيد)إذا أردت ان تشبهه بـ (أخي زيد),وهذا قبيح ضعيف, لا يجوز إلا في موضع الاضطرار , ولو جاز هذا لقلت(هذا الفقير الطويل),تريد :مثل الطويل, فلم يجز هذا, كما قبح ان تكون المعرفة حالا للنكرة ,إلا في الشعر ,وهو في الصفة أقبح, لأنك تنقض ما تكلمت به, فلم جامعه في الحال كما فارقه بالصفة))[3]

ولعل كتاب(الانتصار لسيبويه من المبرد) لمؤلفه: أحمد أبن ولاّد[4] هو أول كتاب تخصص بجمع الردود النحوية وبيانها ودراستها[5] .

القسم الأول– الدراسة.

أود في هذا القسم أن أترجم لشخصيتين نحويتين,هما موضوع بحثي هذا, وهما ابن معط , وابن الخباز.

أولاً. ابن معط.

هو أبو الحسين بن معط بن عبد النور , زين الدين المغربي الزواوي النحوي[6] . ولد سنة 564للهجرة, قرأ على الجزولي, واخذ عن الكندي , وغيره, وسكن دمشق طويلا ,وسمع من ابن عساكر ,فكان إماماً مبرزا في العربية, شاعرا محسنا, حافظا .كان أحد أئمة عصره في النحو واللغة ,غزير العلم, واسع الدراية , كثير الحفظ, وكان لا يتعصب لأحد المذهبين: البصري والكوفي, بل يقول ما يراه راجحا.[7]

توفي بالقاهرة يوم الاثنين في الثلاثين من ذي القعدة سنه ثمان وعشرين وستمائة[8] .

له مصنفات كثيرة منها[9] :

1-الألفية 2-البديع في صناعة الشعر وهي منظومة بالبلاغة 3- حواش على أصول ابن السراج في النحو .

4- ديوان خطب 5- ديوان شعر 6-شرح أبيات سيبويه نظم 7- شرح الجزولية 8-شرح الجمل في النحو 9- العقود والقوانين بالنحو 10- الفصول الخمسون في النحو 11- قصيدة في القراءات السبع 12- المثلث في اللغة 13- نظم الجمهرة لابن دريد في اللغة14- نظم الصحاح للجوهري في اللغة 15- نظم كتاب في العروض.

الدَّرة الأَلفية

وهي منظومة تعليمية للنحو, قلده فيها ابن مالك في ألفيته ,ويبدو ان ابن معط هو أول من سمى نظمه ب(الألفية)[10]

وقد بنى ابن معط قصيدته من بحري الرجز والسريع , لذا عيب عليه نظمها[11] وعدد أبياتها واحد وعشرون وألف بيت انتهى من نظمها عام 595للهجرة, بدمشق أو بالقاهرة[12] وعليها شروح وحواش كثيرة, منها[13].

1-الغرة المخفية لابن الخباز 2-التعليقات الوفية لمحمد بن احمد الشريشي 3-شرح لابن القواس بن عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي 4-حواشي لابن هشام الأنصاري.

ثانياً. ابن الخباز

هو أبو العباس أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن منصور بن علي شمس الدين الاربلي الموصلي, الضرير[14]

لم تشر كتب السير و الترجم إلى تاريخ ولادته ,حاله كحال الكثير من العلماء.

كان ابن الخباز أستاذاً بارعاً في النحو واللغة والعروض والفرائض, لم يرد في زمانه أسرع حفظا منه وأكثر استحضارا للأشعار والنوادر , فمن محفوظة , المجمل لابن فارس ,والإيضاح لأبي علي الفارسي ,والتكملة له أيضاً ,والمفصل للزمخشري.

لقد عاصر ابن الخباز كثيرا من العلماء, منهم ابن الحاجب ,وابن مالك, وابن يعيش , وغيرهم[15]

توفي بالموصل في العاشر من رجب سنة سبع وثلاثين وستمائة [16] وأشار الصفدي إلى انه توفي سنة تسع وثلاثين وستمائة[17] ، لقد ترك ابن الخباز مصنفات كثيرا , ومنها[18] .

1- شرح الإيضاح 2- شرح الجزولية 3- شرح الفصول 4- شرح اللمع 5- الغرة المخفية. 6-الفريدة في شرح القصيدة 7-الكفاية 8-النهاية.

ألفاظ ابن الخباز في ردوده على ابن معط

لقد توزعت ألفاظ ابن الخباز في ردوده على ابن معط على نوعين:

ا-الألفاظ القاسية : وفي هذا النوع من الردود نجد أن ابن الخباز كان قاسيا في ألفاظه , وفيها نوع من الجفوة بحق هذا العالم الجليل , فمن ذلك .

1. قوله (هذا ترتيب سيء منه) لأنه شفع الصحيح المنصرف بالمعتل وذكر قسيمه الذي هو غير المنصرف بعده .
2. قوله:(وقد أساء يحيى الترتيب)لان الواجب أن يذكر جمع التأنيث إلى جنب جمع التذكير ,فوسط بينهما جمع التكسير.
3. قوله:(وأما عليك نفسك فقد غلط فيه).
4. قوله:((وقول يحيى: لخمس خلت, ضعيف)).
5. قوله:((وتمثيل يحيى:بـ(شملل) خطأ)).

6. قوله:((وللسداسي رديء)) .

ب-الألفاظ المهذبة :وفي هذا القسم من الردود نجد ابن الخباز أخف حدة في ألفاظه وردوده مع ابن معط ' لذا فقد جاءت ألفاظه مهذبة لطيفة ورقيقة , ومن ذلك:

1. قوله :((وهذا لا تسلكه العرب)) حين استدرك عليه انه بنى القصيدة من بحرين .
2. قوله : ((ولم يذكر يحيى (كي) في النواصب ، وهو سهو)).
3. قوله:((وأما(مادام)فما رأيت أحداً منع تقديم خبرها على اسمها إلا يحيى)).
4. قوله:((وتشبيه يحيى بهذه اللام في قول سعد بن مالك :

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا

غير مستقيم)).

5. قوله : ((وفي كلام يحيى نظر)).
6. قوله:((وذكر يحيى إن اسم الله تعالى لا يحذف منه حرف النداء ,واحتج باشتباه النداء بغيره , وفي هذا نظر))
7. قوله: ((لو قال: بنات الخمس ,لكان أحسن من الخماسي))
8. قوله:((هذه السبيل التي سلكها في بيان حروف البدل,ان كان ساهيا في سلوكها فمعذور , وان كان عامدا, فقد عدل عن منهج العلماء)).

القسم الثاني: الردود

تنوعت ردود ابن الخباز على ابن معط, فمنها ما كان في بنية القصيدة , ومنها ما كانت ردوداً نحويةً ,ومنها ما كانت ردوداً صرفيةً ,وأخرى دلالية ,وتجدر الإشارة إلى ان ابن الخباز لم يكتف بالرد على ابن معط فقط , وإنما يذكر ما

يراه صحيحا ,ويعلل ذلك, مستشهدا بما تسعفه ذاكرته من آيات قرآنية ,أو أحاديث نبوية, أو أبيات شعرية...

وسأكتفي في بحثي هذا على الردود النحوية فقط خشية الإطالة.

فمن ردود ابن الخباز النحوية على ابن معط:-

1. رده على قول ابن معط في باب المفعول لأجله ,حين قال في منظومته:

ثمَّ الذي سُمِّي مفعولاً له يُنصَبُ نحو جئتُ زيداً قَتْلَه .

فرد عليه ابن الخباز بقوله:((وقول يحيى(جئت زيدا قتله) خطأ ,إلا ان يعتقد حذف مضاف, فهو على تقديره:(أرادة قتله))[19]

عرف الحريري(ت516هـ) المفعول له,بقوله:((هو العلة في إيقاع الفعل, والغرض في إيجاده, ولا يكون إلا مصدرا ,غير إن العامل فيه لا يكون إلا فعلا من غير لفظه, كما قال سبحانه وتعالى:(يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ)[20] .فينصب(حذر)على انه مفعول له, وهو مصدر[21]))

أما ابن مالك فعرفه بقوله:((كل مصدر نصب لتقديره بلام التعليل ,وشرط وقوعه كذلك مع كونه مصدرا معللا به: ((أن يصدر هو وما علل به من فاعل واحد في وقت واحد كقولك :دعوت رغبة في الفرج))[22]

فعلى تعريف ابن مالك للمفعول له يكون ابن معط مصيبا في تمثيله ب(جئت زيدا قتله) فهو على تقدير لقتله. وهذا مالا يعترض عليه,

2-رده على ابن معط ,حين عد (محمدا) من الأعلام المرتجلة في قوله:

ثم الذي في الناس منه مفرد مرتجل مثاله محمد

فقال ابن الخباز :((وقول يحيى :إن محمداً مرتجل ظاهر البطلان لوجهين:

احدهما :انه اسم من التحميد .ووضع الصفات على التنكير.

والثاني :أنهم قد عرفوه باللام ,واستعملوه نكرة صريحة ,فالأول ,كقول الأعشى:-

إليك أبيت اللعن كان كلالها إلى الماجد الفرع الجواد المحمد[23]

والثاني: كقول الراجز[24]

بذكر من خيرة الذكور محمد في فعله مشكور.

ذكر ابن يعيش في شرحه ان الأعلام على ضربين: منقول ومرتجل ,والغالب عليها النقل, وهو على ثلاثة اضرب: منقول عن اسم: ومنقول عن فعل: ومنقول عن صوت ,فأما الأول فضربان :عين ومعنى. فالعين يكون اسما وصفه ,فالمنقول عن اسم غير الصفة , نحو :رجل سمي ب(أسد) أو (ثور)أو, (حجر),والمنقول عن الصفة نحو (مالك)و(فاطمة) فهذان الاسمان وصفان في الأصل: لأنهما اسما فاعلين.

أما ما نقل من الأسماء وهو معنى, نحو: فضل ,وإياس, وزيد وعمرو, فهذه كلها معان ,لأنها مصادر في الأصل وأما الثاني :وهو ما نقل عن الفعل, فقد نقل من ثلاثة أفعال : الماضي والمضارع والأمر , فالماضي نحو : (شمر) اسم رجل , والمضارع نحو: يشكر وتغلب ويزيد . و أما الأمر فنحو قولهم في الفلا : (اصمت) . وأما الثالث فهو ما نقل عن صوت من ذلك تسمية عبد الله بن الحارث بـ(ببة) فهو صوت كانت أمه ترقصه به وهو صبي .

أما العلم المرتجل فهو ما ارتجل للتسمية به, أي اخترع ,ولم ينقل إليه من غيره . وهو على ضربين: قياسي وشاذ[25]

ومن خلال الاطلاع على آراء النحويين في تعريف الأسماء المنقولة والمرتجلة .تبين ان ابن الخباز كان مصيباً في اعتراضه على رأي ابن معط.

3- رده على ابن معط حين عد(ذان) للإشارة الوسطى في البيت:

هذان ثم ذان ثم ذالكما هاتان ثم تان ثم تانكا

فقال ابن الخباز: ((ويحيى قد أبهم ذلك بالتغليط والتخليط ,وقد اوضحته بالتلخيص والتخليص, لأنه جعل(ذان) في الوسطى , وليس كذلك))[26] .

ولم يبين ابن الخباز دلالة الإشارة بـ(ذان) , ولكن ابن مالك فصل القول في ذلك, فقال : ((ان كان مثنى قريبا فله في التذكير (ذان) رفعا, و(ذين) جرا ونصبا))[27] .فقد عد ابن مالك (ذان) للإشارة إلى القريب وليس للمتوسط كما عدها ابن معط.

4-رده على ابن معط حين منع تقديم خبر (مادام) على اسمها في البيت:

ولا يجوز ان تقدَّم الخبر على اسم مادام وجاز في الأُخَرْ

فقال ابن الخباز: ((وأما مادام فما رأيت أحدا منع تقديم خبرها على اسمها إلا يحيى, وما أدري من أين أخذه ؟ وسافر بعض من يختلف إلى دمشق فعرض عليه ذلك, فقال له: أفكّر في هذا, فذكر له ذلك مره أخرى بعد مدة, فقال: لا تنقل عني فيه شيئا , وأقول : مع ذلك ان الذي ذهب إليه خطأ لوجهين:

احدهما: ان (مادام) لا تضعف عن (ليس) ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها . بل (مادام) أقوى من (ليس) لأن جمودها عرض بالتركيب , ولو فككتها لصرفتها , قال يزيد بن الحكم الثقفي ,

دُمْ للخليلِ بودِّهِ ما خيرُ ودٍّ لا يدوم[28]

والوجه الثاني :أن تقدَّم خبرها على اسمها, وقد جاء في الشعر, انشد المفضَّل لمزرِّد أخى الشماخ[29] ،

وأحِبسُها مادامَ للزيتِ عاصرٌ وما طافَ فوقَ الأرضِ من حافٍ وناعلُ[30]))[31]

جاء في شرح الكافية الشافية ((توسيط الخبر كقوله تعالى : (وكان حقًّا علينا نصر المؤمنين)[32] ، وهو جائز في جميع هذه الأفعال حتى في (ليس) و (دام) بخلاف التقديم : وقد يعرض ما يمنع من التوسيط , وما يجعله –أيضاً واجبا , فمنع التوسيط لأسباب : منها خوف اللبس نحو (كان صاحبي عدوي) ومنها ان يقترن الخبر ب (إلا) نحو : ما كان زيد إلا في الدار . ومنها: أن يكون الخبر مضافا إلى ضمير يعود على ما أضيف إليه اسم (كان) نحو: كان غُلام هند مبغضَها .

وأمّا ما يوجب توسيط الخبر فنحو أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على ما أضيف إليه الخبر , نحو كان عند هندٍ بَعْلُها ,وليس في تلك الدار اهلُها . فهذا وما أشبهه يقدم فيه الخبر وجوبا , لأنه لو قدم فيه الاسم لعاد الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة ,فكان يكون بمنزله ,ضرب بعلُها عبد هند . فهذا لا يجوز . بل الواجب أن يقال . ضرب عبدُ هندٍ بعلُها ليعود الضمير إلى مذكور))[33] .

إذن ليس هنالك مانع من تقديم خبر (مادام)على اسمها على رأي النحويين .

5 – رده على ابن معط ، حين عد الألف واللام معرفة في (الضارب) وإعماله في الحال والاستقبال في البيتين :

فإنْ تُرِدْ به المضَّي فأَضِفْ وانْ تُعرِّفُه بلام وألف

فالنصبُ لازمٌ بكل حالٍ في الحال والماضي والاستقبال

كزيد الضارب عمراً والرجُل

قال ابن الخباز : "وفي كلام يحيى نظر من وجهين :

أحدهما : إنه جعل اللام معرَّفة ، والمعرِّفة بعيدة من مذهب الفعل ، وقد ذهب الى ذلك .

والثاني : انه جعل (الضارب) يعمل في الحال والاستقبال" [34] .

جاء في شرح المفصل : "وتقول : هذا الضارب زيدا ، ففي (الضارب) ضمير يرجع إلى مدلول الألف واللام ، لأنها تدل على (الذي) ، ولذلك كانت موصولة" [35] .

فعد ابن يعيش الألف واللام من الأسماء الموصولة ، وليس أداة للتعريف .

وبعض النحويين لا يرى في تعريف اسم الفاعل بالألف واللام ضيرا ، فهذا ابن مالك يقول : "ان المسبوق بالألف واللام من أسماء الفاعلين ، وما جرى مجراها يعمل مطلقا باجماع " [36] .

فهو لم يفصِّل القول في الألف واللام ؛ بل عني بعمل اسم الفاعل المحلى بأل .

6 – رده على ابن معط حين رفع (نفسُك) في قوله :

فارفع عليك نفسك الفلاحا واجرر عليك نفسك النجاحا

رد ابن الخباز عليه ، فقال :"وأَمَّا (عليكَ نفسُكَ) فقد غلط فيه ، لأنه إذا رفع ينبغي أن يجاء قبله بضمير منفصل ، فيقال : عليك أنت نفسُك ، وإذا جُرَّ لم يحتج إلى شيء ، فقال : عليك نفسك ،ويجوز النصب،كقوله تعالى:{عليكم أنفسكم [37]}" [38].

قال ابن مالك : " ثم أخذتُ في بيان ما جعل اسم فعل بعد أن كان ظرفا أو حرف جر ، وهذا النوع لا يستعمل إلا متصلا بضمير مخاطب" [39] .

وللنحويين آراء مختلفة في إعراب الضمير المتصل بهذه الكلمات ، فموضعه : "رفع غن الفراء ، ونصب عند الكسائي ، وجر عند البصريين وهو الصحيح ، لان الاخفش روى عن فصحاء العرب : (على عبد الله زيداً) بجر عبد الله ، فتبين بذلك ان الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه " [40] .

ويرى ابن مالك ان في هذه الأسماء "ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية ، فلك أن تقول في التوكيد : (عليكم كلكم زيدا) – بالجر – توكيداً للموجود المجرور ، وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع" [41] ، أي : عليكم كلكم – بالرفع – .

فعلى رأي ابن مالك يجوز رفع الاسم الواقع بعد اسم الفعل المضاف إلى ضمير المخاطب ، وذلك توكيداً للضمير المستتر المرفوع ، وهذا ما يدعم إعراب ابن معط حين رفع (عليك نفسُكَ) فنفس من ألفاظ التوكيد المعنوي جاءت مرفوعة ، توكيدا للضمير المستتر في (عليك) . ويرى ابن بابشاذ ان الكاف المتصلة بهذه الظروف حرف خطاب ، لا ضمير ، فلا محل لها من الإعراب [42]

7 – رده على قول ابن معط :

وارفع او انصب يا تميم جُمَعُ وكلَّكُم وكلَّهم لا يُرفَعُ

فقال ابن الخباز : "وقد وجد في النسخ : (يا تميمُ جُمَعُ) وليس بجيد ، لان (جُمَع) إنما يجري توكيدا على جماعة الإناث ، كقولك : جاءت النساء جمع ، وتميم ليس كذلك" [43].

وأَظنُّ ان ابن معط عدَّ تميما هنا جمع إناث على تقدير : قبائل تميم ، وعلى هذا التقدير يكون مصيبا .

8 – رده على ابن معط ، حين نصب (بشرا) في الآية (ما هذا بشرا) في البيت :

النصب في القران فيما ذكرا ومنه في يوسف : (ما هذا بشرا) .

فقال ابن الخباز : "كلام يحيى يؤذن بان كل عربي يسمع الآية ينصب الخبر مطلقا ، وكلام سيبويه [44] ليس كذلك ، لأنه يؤذن بمتابعة الآية فقط" [45] .

قال ابن مالك : "ألحق أهل الحجاز (ما) النافية بـ (ليس) في العمل ، فجعلوا لها اسما مرفوعا وخبرا منصوبا ، وبلغتهم نزل القران ، قال تعالى : {ما هذا بشرا} [46] ..... وشرط في إلحاقها بـ (ليس) أربعة شروط :-

احدها : بقاء النفي ، فلا عمل لها عند زواله .

والثاني : عدم (ان) فلا عمل لها عند وجودها ، كقول الشاعر :

بني غدانة ما إنْ أنتمُ ذَهَبٌ ولا صريفٌ ولكن أنتُم خَزَفُ [47]

والثالث : تأخر الخبر ...

والرابع : عدم تقديم معمول الخبر إنْ لم يكن ظرفا أو جاراً أو مجروراً " [48] .

9 – رده على ابن معط حين منع تأخير عامل التمييز إلا أن يكون فعلا في قوله :-

ولا تؤخّرْ عاملَ التمييز وحكموا في الفعل بالتجويز .

فقال ابن الخباز : "وقول يحيى (وحكموا في الفعل بالتجويز) تخليط في النقل ، لان كلامه يؤذن بالاتفاق ، وليس الأمر كذلك" [49] .

لا خلاف بين النحويين في عدم جواز تقديم التمييز على قبله من المبهمات التي تحتاج إليه ، ومنها إذا كان غير فعل كـ (عشرين درهما) أو فعلا غير متصرف كـ (نعم معلما خالد) فان كان الفعل متصرفا فمذهب سيبويه منع التقديم ؛ لأنه كان بالأصل فاعل ضعف بزوال رفعه ، وإلحاقه بالفضلات فلا يزاد ضعفا بتقديمه على الفعل [50] . فقال سيبويه : "وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ الى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك (امتلأت ماءً) و (تفقأت شحماً) ، ولا يقول : امتلأته ولا تفقأته ، و لا يعمل في غيره من المعارف . ولا يتقدم المفعول فيه فتقول : ماء امتلأت او شحماً تفقأت ، كما لا يتقدم المفعول في الصفة

المشبهة ولا في هذه الأسماء ؛ لأنها ليست كالفاعل ، وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال نحو : كسرته فانكسر ، ودفعته فاندفع ، واصله : امتلأت من الماء ، وتفقأت من الشحم ، فحذف هذا استخفافا" [51] .

ومذهب الكسائي والمازني والمبرّد جواز تقديمه ؛ لان الفعل عامل قوي بالتصرف فمنع تقديم معموله وليس فاعلا في اللفظ لا موجب له [52] . فقال المبرد : "أما المازني فيرى وهو القياس في التمييز ما يراه في الحال من التقديم إذا كان العامل فعلا فيقول : شحماً تفقأت ، وعرقاً تصببّتُ ، وانشد أبو عثمان للمخبل في تقديم التمييز :

أتهجرُ ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب [53]"

[54] وأضاف المبرد قائلا : "واعلم ان التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه ؛ لتصرف الفعل ، فقلت : تفقأت شحماً ، وتصببت عرقا ، فان شئت قدمت ؛ فقلت : شحما تفقات وعرقا تصببت" [55] .

ولا يجيز ابن جني تقديم التمييز على عامله ، فيقول : "ومما يقبح تقديمه الاسم المميز وان كان ناصبه فعلا متصرفاً ، فلا نجيز : شحماً تفقأت ، و لا عرقاً تصببّت ، فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه أبو العباس من قول المخبّل :

أتهجرُ ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

فنقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضا : وما كان نفسي بالفراق تطيب ، فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم وذلك ان هذا المميز هو الفاعل والمعنى" [56] . وكذلك لا يجيز ابن الحاجب تقديم التمييز على عامله لسببين :

أولهما : لأن التمييز فاعل في المعنى ، فلا يتقدم الفاعل في المعنى على فعله .

وثانيهما : ان تقديمه يخرجه عن حقيقة التمييز ، لان التمييز تفسير ، والتفسير لا يكون الا بعد المفسَّر [57] . ويوافق ابن مالك المازني والمبرد والكسائي في جواز تقديم التمييز على عامله ، فيقول : "ولو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير ، مانعة من التقدم لعمل بمقتضى ذلك في نحو : (أذهبت زيداً) فكان لا يجوز أن يقال : (زيداً أذهبت) ، لان أصله : ذهب زيد ، ولا خلاف في ان ذلك جائز فكذلك ينبغي ان يحكم بجواز (صدرا ضاق زيدا) وما أشبهه" [58] .

10 – رده على ابن معط حين جوز حذف تاء التأنيث من الفعل اذا فصل عن فاعله بفاصل . حيث قال ابن معط :

وإنْ فَصَلْتَ الفعلَ عن فاعِلِه لـم تجـبِ التـاءُ لـه فـي فعله

فقال ابن الخباز : "وقول يحيى : (لم تجب التاء له في فعله) من غير تفصيل خطأ، لأنه إنما يكون في الشعر ، كقول جرير :

لقد ولد الأُخيطلَ أمُّ سَوْءٍ على قمعِ اسِتها صُلُبٌ وَشامُ [59]" [60] .

"تاء التأنيث الساكنة مختصة من الأفعال بالماضي ، نحو : أبَتْ هندُ الأذى ، لأن الأمر مستغن عنها بالياء ، والمضارع مستغن عنها بتاء المضارعة إذا اسند إلى غائبة ... ولأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به ، لجواز أن يكون لفظا مؤنثا سمي به مذكر ، فاحتاطوا في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة ، ليعلم من أول وهلة ان الفاعل مؤنث" [61] .

أما إن كان التأنيث حقيقيا فيلزم لحاق التاء بالفعل ، مثال : قامت المرأة ، "وقد تحذف التاء لوجود فصل ، وان كان التأنيث حقيقيا ، كقول الشاعر :

إنَّ امرَأً غرّهُ منكنَّ واحدةٌ بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور [62]

وقد يحذف بلا فصل مع كون التأنيث حقيقيا ، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : قال فلانة . والتزموا لحاق التاء إن كان الفاعل مضمرا ، ولو كان مجازي التأنيث ، نحو : الشمس طلعت ، ولا يجوز : الشمس طلع إلا في الشعر ، كقوله :

(فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها [63]

ولا يجوز مثل هذا في غير الشعر إلا عند ابن كيسان ، ويختار حذف التاء عند الفصل بـ (إلا) نحو : ما قام إلا هند . وان كان التأنيث مجازيا ولم يكن الفاعل مضمرا ، ولا مفصولا بـ (إلا) . جاز حذف التاء وثبوتها ، لكن ثبوتها مع عدم فصل أحسن" [64] .

أما بخصوص الجمع فيجيز ابن مالك التذكير والتأنيث في كل جمع عدا جمع المذكر السالم . فيجوز تذكيره باعتبار الجمع ، وتأنيثه باعتبار الجماعة ، نحو قام الرجال ، وقامت الرجال [65] .

11 – رده على قول ابن معط (بها قد اتصل) في قوله :-

وشبهَّوا لات بليس في العمل والاسم محذوف بها قد اتَّصَلْ

فقال : "وقول يحيى : (بها قد اتصل) إن أراد به اتصال الإضمار فليس بجيد لان الحرف لا يضمر فيه ، وان أراد به انه مقدر إلى جانبها ، أي لا يقدم خبرها على اسمها فصواب" [66] .

جاء في الكتاب : "... لا تكون لات إلا مع الحين ، تُضْمِرُ فيها مرفوعا وتنصب الحين لأنه مفعول به ، ولم تُمكَّن تمكُّنها ولم تستعمل إلا مضمرا ، لأنها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب ... ولا يجاوز بها هذا الحين رفعت او نصبت ولا تُمكَّن في الكلام كتمكُّن ليس ، وإنما هي مع الحين" [67] .

ويرى ابن مالك ان (لات) ترفع اسما محذوفا ، وتنصب آخر خبرا لها ، كقوله تعالى : (فنادوا ولات حين مناص) (68) ، أي : وليس الحين حينَ مناص [69] .

ويضيف ابن مالك : "ولا بد من تقدير المحذوف معرفة لان المراد نفي كون الحين الحاضر حينا ينوصون فيه ، أي : يهربون ، او يتأخرون . وليس المراد نفي جنس حين المناص ، ولذلك كان رفع الحين الموجود شاذا ، لأنه محوج إلى تكلف مقدر يستقيم به المعنى ، مثل ان يقال : معناه : ليس حين مناص موجودا لهم عند تناديهم ونزول ما نزل لهم" [70] .

أما بخصوص حقيقة (لات) وعملها فلا يتسع المجال لذكرها ، فقد فصل ذلك ابن هشام في كتابه المغني [71].

12 – رده على قول ابن معط في مواضع كسر همزة (إنَّ) إذ يقول ابن معط :

فاكسره بعد القول او للامٍ والابتداء ومع الأقسام

فيرى ابن معط ان همزة (ان) تكسر وجوبا بعد القول وان وقع بعد خبرها اللام وان تكون مبتدأ ، وان تكون جواب اليمين .

فاعترض ابن الخباز بقوله : "قد اخل به يحيى" (72) .

وأضاف : " أن تكون صلة الموصول ، كمسألة الكتاب ، وهي : (أعطيته ما إنَّ شرَّه خير من جيد ما معك) "[73]. وكذا أغفل ابن الخباز مواضع أخرى سأذكرها في مواضعها .

ذكر المصنف في كتاب شرح ابن عقيل مواضع وجوب كسر همزة (ان) فقال :

"يجب الكسر في ستة مواضع :

الأول : إذا وقعت (إنَّ) ابتداء ، نحو : إنَّ زيداً قائمٌ ...

الثاني : أن تقع (إنَّ) صدر صلة ، نحو : جاء الذي إنَّه قائم ...

الثالث : أن تقع جوابا لقسم وفي خبرها اللام : والله إنَّ زيداً لقائمٌ ...

الرابع : أن تقع في جملة محكية بالقول . نحو : قلت إنَّ زيداً قائمٌ ...

الخامس : أن تقع في جملة في موضع الحال ، كقوله : زرته وإني ذو أمل ...

السادس : أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب ، وقد علق عنها باللام نحو : علمت إنَّ زيداً قائمٌ ...

وأضاف ابن عقيل ثلاثة مواضع أخرى :

الأول : إذا وقعت بعد (ألاَ) الاستفتاحية نحو : ألاَ إنَّ زيداً قائمٌ .

الثاني : إذا وقعت بعد (حيث) نحو : اجلس حيث إنَّ زيداً جالسٌ .

الثالث : إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين ، نحو : زيدٌ إنَّه قائم" [74] .

13 – رده على قول ابن معط :

واللام مقحم كأنْ لم يثبُتِ ومثله (يا بؤسَ للحرب التي) .

فقال : "وتشبيه يحيى بهذه اللام ، اللام في قول سعد بن مالك :

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا [75]

غير مستقيم ، لان هذه اللام غير معتد بها من كل وجه ، لان التقدير ، يا بؤس الحرب ، فالمنادى مضاف فحذف التنوين" [76] .

عد ابن مالك اللام في (يا بؤس للحرب) مقحمة ، بقوله : "اختصت اللام بجواز إقحامها بين المضاف والمضاف إليه : نحو : يا بؤس للحرب ..." [77] .

وكذا عدها ابن يعيش مقحمة ، فقال : "البؤس مضاف إلى الحرب ، وأقحمت اللام ، فلم يكن لها تأثير" [78] .

14 – رده على قول ابن معط :

والسابع الذي عليه يدخلُ الهمزُ أو ضُعَّفَ ثم يُنْقَلُ

قال ابن الخباز : "وقول يحيى : أو ضعف ثم ينقل خطأ ، لان نبَّأ وخبَّر ، وحدَّث مصوغات على التضعيف وليس التضعيف فيها للنقل" (79) .

من الأفعال المتعدية ما ينصب ثلاثة مفاعيل ، ويتم ذلك غالبا بإدخال همزة التعدية أو ما تسمى بهمزة النقل على الأفعال المتعدية إلى مفعولين مثل علم ، و رأى فتصبح : أعلم و أرى ، لتتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، مثال : أعلمتُ خالداً الامتحانَ سهلاً .

فألحق سيبويه بـ (أعلم) و (أرى) الفعل (نبَّأ) ، فقال : "... وذلك قولك : أرى اللهُ بشراً زيداً أباك ، ونبَّأتُ زيداً عمراً أبا فلان ، وأعلم اللهّ زيداً عمراً خيراً منك" (80).

وزاد أبو علي (أنبا) ، وزاد السيرافي (حدَّث) و (أخبر) و (خبَّر) (81) .

15 – رده على قول ابن معط :

وهي ثلاثٌ ليس فيها خُلْفُ الاسمُ ثم الفعْل ثم الحرفُ

فقال ابن الخباز : "(هي) تعود على الأقسام ، فكان ينبغي أن يقول : ثلاثة ، لان الواحد مذكر" (82) .

القاعدة النحوية في العدد ، تقول : الأعداد من ثلاثة إلى عشرة تخالف المعدود فان جاء المعدود مذكرا جاء العدد مؤنثا وبالعكس ، فيقول ابن مالك :

"تثبت تاء ثلاثة فما فوقها إلى (عشرة) إنْ كان واحد المعدود اسماً مذكرا ، وتسقط إن كان مؤنثا ، نحو : عندي من العبيد ثلاثة ، ومن الإماء ثلاث" (83) .

ولكنني لا أرى خلافا في بيت ابن معط ، وذلك لان كل جمع عدا جمع المذكر السالم يجوز تذكيره باعتبار الجمع ويجوز تأنيثهُ باعتبار الجماعة ، فيجوز أن نقول : قام الرجال أو قامت الرجال (84) .

فعلى هذه القاعدة لا ضير في قول ابن معط (وهي ثلاث) على تقدير .

وهذه المجموعة هي ثلاث ... والله أعلم .

16 – رده على علة البناء عند ابن معط ، فيقُصُر ابن معط علة بناء الاسم على مضارعته للحرف ووقوعه موقع الفعل فقال ابن الخباز : "وليس بمستقيم إلاّ أن يقسم المضارعة إلى ما ذكرنا"(85) . وذكر ابن الخباز علل بناء الاسم وقسمها على:

1. مشابهة الحرف:وحقيقتها الافتقار إلى ما يوضح الاسم كالموصول والغاية.
2. تضمن معنى الحرف : وحقيقته : استقرار معنى الحرف في الاسم ، كأمسِ.
3. الوقوع موقع الحرف : وحقيقته : تأدية الاسم معنى الحرف ، كأين .
4. الوقوع موقع الفعل أو حقيقته : تسمية الفعل بالاسم ، كإيْهِ الذي سمي به حدِّثْ .
5. مشاكلة الواقع موقع الفعل ، كفجار ، فانه على وزن نزال .
6. إضافة اسم إلى غير متمكن،كقوله تعالى (لو يفتدي من عذاب يومئذ)(86)(87)

17 – رده على عدم جواز حذف حرف النداء من اسم الله تعالى في أبيات ابن معط :

وأحرف النداء قد تحذف كمثل (ربَّنا) ومثل (يوسُفُ)
إلاّ عن اسم الله والإشارة فالحذف فيها احذر اختصاره
لو قلت هذا في الندا والله وشبه هذا وقع اشتباه

فقال ابن الخباز : "وذكر يحيى ان اسم الله تعالى لا يحذف منه حرف النداء ، واحتج باشتباه النداء بغيره . وفي هذا نظر : لأنه إذا قيل : الله اغفر لي : علم انه

نداء . وإنما الصواب : أن يقال : لما رأيناهم قد عوَّضوا الميم في أخره ، فقالوا : اللهم ، لم يحذفوا الحرف لذهاب العوض والمعوض عنه" [88] .

ولا يجيز ابن مالك حذف حرف النداء من اسم الجلالة (الله) حيث قال :

و (يا) مع (الله) ومضمر لزم ومع ذي استغاثة – أيضاً – حتم

واسم إشارة وجنس يفرد والجنس في التعيين قد يجرد [89] .فنفهم من كلام ابن مالك انه يجوز حذف حرف النداء من الاسم المنادى ان لم يكن المنادى الله ، وكذا ان لم يكن مضمرا ولا مستغاثا به ولا اسم إشارة ولا اسم جنس مفرد غير معين [90] .

جاء في شرح المفصل : "فأما قولهم (اللهم) فهو نداء ، والضمة فيه بناء بمنزلتها في (يا زيد) والميم فيها عوض من حرف النداء ، ولذلك لا يجتمع (يا) مع الميم إلا في شعر انشده الكوفيون ، لا يعرف قائله ويكون ضرورة ، وذلك قوله من الرجز [91]:

إنّي إذا ما حدثٌ ألمّا دعوتُ يا اللهمَّ يا اللهمَّا

فجمع لضرورة بين (يا) و (الميم) " [92] .

نتائج البحث

من خلال ما تقدم تبين لي :-

1 – كان ابن الخباز على اطلاع واسع في علوم العربية من نحو وصرف وبلاغة وعروض .

2 – كان ابن الخباز قاسياً أحيانا في ألفاظه بحق ابن معط ، فقد شاب ألفاظه الجفوة والغلظة .

3 – كان ابن الخباز كثير الاعتراض على ابن معط لسبب او بلا سبب .

4 – لـم يكـن ابـن الخبـاز متعصـبا لمـذهب نحـوي معـين ، فقـد كـان ينقـل اراء البصريين والكوفيين على حد سواء .

---

(1) لسان العرب:4| 86 مادة(ردد), وينظر:الصحاح2:|374 .

(2) التعريفات:1|147.

(3) الكتاب: 1|361.

(4) هو أبو العباس احمد بن ولاد , نحوي مصري, توفي سنة332 للهجرة,(ينظر: طبقات النحويين واللغويين: 238) .

(5) ينظر: مقدمه محمد عبد الخالق عظيمة على المقتضب: 1\94-95.

(6) ينظر:الأعلام:9|192 .

(7) ينظر:الغرة المخفية:1|8

(8) ينظر: م. ن :1|9

(9) ينظر : م. ن :1|10-11

(10) ينظر: م. ن:1|12

(11) ينظر: م. ن :1|12

(12) ينظر :م. ن :1|14

(13) ينظر : م.ن : 1|14-15

(14) ينظر :الأعلام: 1|117 , وبقية الوعاة:2|374

(15) ينظر:الغرة المخفية1:|20 .

(16) ينظر: بغية الوعاة :2|374.

(17) ينظر:الوافي بالوفيات 2|342.

(18) ينظر:الغرة المخفية:1|33-34.

(19) م . ن : 1|281

(20) البقرة:19

(21) شرح ملحمة الإعراب :63

(22) شرح الكافية الشافية: 1|301.

(23) ديوان الأعشى: 6|1,وتاج العروس:1|1962:لسان العرب: 3|155.

(24) البيت بلا نسبه في المزهر: 2|264.

(25) ينظر : شرح المفضل:1|98-106، وشرح الكافية والشافية: 1|102.

(26) الغرة :1|349.

(27) شرح الكافية الشافية:1|134، وينظر شرح التصريح1:|243.

(28) الغرة :1|349.

(29) هو يزيد بن ضرار بن حرملـه بن صيفي , ويزرد لقبه (ينظر: الأغاني 2|158.والشعر والشعراء :1|62 والخزانة : 10|474.

(30) الشاهد فيه تقيم خبر (مادام) على اسمها .

(31) الغرة : 2|422-423.

(32) الروم :47

(33) شرح الكافية الشافية: 1|172.

(34) الغرة: 2 / 480 – 482 .

(35) شرح المفصل: 2 / 84 .

(36) شرح الكافية الشافية: 1 / 466 .

(37) المائدة: 105 .

(38) الغرة: 2 / 511 .

(39) شرح الكافية الشافية: 1 / 47 .

(40) شرح الكافية الشافية: 1 / 48 ، وينظر : همع الهوامع: 3 / 85 .

(41) شرح الكافية الشافية: 1 / 48 ، وينظر : همع الهوامع: 3 / 85 .

(42) ينظر: همع الهوامع: 3 / 85 .

(43) الغرة :2 / 528 .

(44) قال سيبويه "وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف"(الكتاب: 1 / 59)

(45) الغرة :2 / 431 .

(46) يوسف: 31 .

(47) البيت بلا نسبة في اوضح المسالك: 1 / 247 ، وتخليص الشواهد: 277 ، وتاج العروس: 23 / 198 (خزرف) .

(48) شرح الكافية الشافية: 1 / 187 .

(49) الغرة: 2 / 279 .

(50) ينظر : المفصل في العربية : 66 ، والإنصاف :2 / 828 مسالة 120 ، والإيضاح في شرح المفصل :1 / 356 ، و شرح الكافية الشافية: 1 / 347 وما بعدها ، وشرح الشيخ عبد المنعم الجرجاوي : 138 .

(51) الكتاب: 1 / 204 – 205 .

(52) ينظر : الإنصاف: 2 / 828 ، مسالة 120 ، وأسرار العربية : 198 ، وشرح المفصل: 2 / 74 ، وأوضح المسالك: 2 / 371 – 372 ، وهمع الهوامع: 1 / 252 .

(53) البيت للمخبل السعدي في الخصائص: 2 / 386 ، والمفصل :66 ،

(54) المقتضب :3 / 36 .

(55) المقتضب: 3 / 36 – 37 ، وينظر : البهجة المرضية : 268 .

(56) الخصائص: 2 / 384 ، وينظر : شرح المفصل : 2 / 73 وما بعدها .

(57) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 1 / 356 .

(58) شرح الكافية الشافية: 1 / 348 .

(59) ديوان جرير : 283 .

(60) الغرة :1 / 231 – 232 .

(61) شرح الكافية الشافية: 1 / 265 .

(62) البيت بلا نسبة في الإنصاف: 1 / 174 ، وتخليص الشواهد : 481 ، والخصائص : 2 / 414 ، وشرح الاشموني: 1 / 173 ، وشرح شذور الذهب: 224 .

(63) البيت لعامر بن جوين في تخليص الشواهد 483: ، وشرح التصريح: 1 / 287 ، والكتاب: 2 / 46 .

(64) شرح الكافية الشافية: 1 / 265 – 266 .

(65) ينظر: شرح الكافية الشافية :1 / 267 .

(66) الغرة :2 / 435 .

(67) الكتاب: 1 / 57 – 58 .

(68) ص : 3 .

(69) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1 / 195 .

(70) شرح الكافية الشافية: 1 / 195 .

(71) ينظر: المغني : 334–337.

(72) الغرة : 2 / 450 .

(73) الغرة: 2 / 450 ، وينظر : الكتاب: 146/3.

(74) ينظر : شرح ابن عقيل: 1 / 353 – 355 .

(75) البيت له في : الخصائص: 3 / 106 ، وشرح المفصل 1: / 347 ، والمغني: 1 / 181.

(76) الغرة :2 / 457 – 458 .

(77) شرح الكافية الشافية: 1 / 406 .

(78) شرح المفصل: 1 / 348 .

(79) الغرة : 1/ 249 .

(80) الكتاب : 1 / 41 .

(81) ينظر : شرح الكافية الشافية: 1 / 254 .

(82) الغرة : 69/1

(83) شرح الكافية الشافية: 1 / 188 .

(84) ينظر : شرح الكافية الشافية: 1 / 267 .

(85) الغرة : 99/1.

(86) المعارج : 11

(87) ينظر : الغرة :1 / 98 – 99 .

(88) م . ن : 2 / 516 – 518 .

(89) شرح الكافية الشافية: 2 / 3 .

(90) ينظر : شرح الكافية الشافية: 2 / 3 .

(91) البيت قاله ابو خراش الهزلي في شرح اشعار الهزليين: 3 / 1346 ، وشرح الشواهد للعيني: 3 / 216 ، وشرح القديم: 2 / 224 ، وشرح المفصل: 1 / 366 – 367 .

(92) شرح المفصّل : 1/366-367.